● أخبار قصيرة

عقد اجتماع رؤساء السلطات الثلاث لمناقشة الشؤون الاقتصادية

عُقد اجتماع المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد ظهر الثلاثاء برئاسة الرئيس مسعود بزشكيان، وبحضور محمد باقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، وحجة‌الإسلام غلام حسين محسني إيجئي رئيس السلطة القضائية، وعدد من أعضاء هذا المجلس، لمناقشة الشؤون الاقتصادية في البلاد.

مؤشر بورصة طهران يرتفع

ارتفع المؤشر العام لبورصة طهران، الأربعاء، بنسبة ٦/٢٪، أي ما يعادل زيادة قدرها ١١١٨٧٥ نقطة. وواصل المؤشر ارتفاعه متأثرًا بارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية وسعر الصرف الموحد، حيث ارتفع المؤشر الإجمالي للبورصة بمقدار ١١١/٨٧٥ نقطة ليصل إلى ٤/٢٨٧/٩٦٠ نقطة عند إغلاق التداول.

كما ارتفع المؤشر الإجمالي للبورصة بمقدار ٢٤/٨٣٥ نقطة ليصل إلى ١/١٣٢/٦١٩ نقطة. وبلغت القيمة السوقية أكثر من ١٢/٨٩٨/٤٩ تريليون تومان، أي ما يعادل حوالي ١٢٠ مليار تومان. وتداول المتداولون أكثر من ٣٢ مليار سهم وسند مالي في ٤١٩/٠٠٠ صفقة بقيمة ٢٠/٣٢١ مليار تومان. وكان لأسهم شركات النحاس، والخليج الفارسي للبتروكيماويات، ومباركة للصلب، وتكرير النفط في أصفهان، وبنك ملت، ونوري للبتروكيماويات، وغدير للاستثمار، التأثير الأكبر على مؤشر البورصة.

أما في سوق التداول خارج البورصة، ارتفع المؤشر الإجمالي بمقدار ٨٠٩ نقاط ليصل إلى ٣٤/٢٢٧ نقطة. وبلغت قيمة التداولات في اليومين الأول والثاني من التداول في سوق التداول خارج البورصة الإيرانية ١/٨٨٥/٠٠٠ مليار تومان، بينما بلغت القيمة السوقية الأساسية للسوق ٤٣٠/٠٠٠ مليار تومان.

تخليص مليون طن من البضائع عبر حدود جيلان

قال المدير العام للطرق في محافظة جيلان: من إجمالي مليون و١٥ ألف طن من البضائع العابرة، كان ٧٧٨ ألف طن منها متعلقًا بالعبور الوارد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضح فريبرز مرادي وضع قطاع النقل الدولي في المحافظة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، مشيراً إلى أداء قطاع الاستيراد، قائلاً: خلال هذه الفترة، دخلت ١١٠/٣١٩ طناً من البضائع إلى البلاد عبر النقل البري، وتم ذلك بالكامل عبر معبر آستارا الحدودي.

وفي معرض شرحه لأداء قطاع التصدير، أضاف مرادي: تم تصدير ٩٤٩/٤٥١ طناً من البضائع عبر معابر المحافظة البرية، معظمها من معبر آستارا بزيادة قدرها ١٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

رئيس غرفة إيران، مشيراً إلى العقوبات الظالمة المفروضة على البلاد:

معالجة المشكلات تتطلب حواراً مستمراً بين الحكومة والقطاع الخاص

الوفاق/ أكد رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، إن العقوبات الظالمة تفرض منذ عدة سنوات ضغوطاً مضاعفة وشديدة على البلاد، وقال: أن العقوبات الداخلية لا تسمح بحل القضايا الاقتصادية؛ وإن معالجة المشكلات تتطلب حواراً مستمراً بين الحكومة والقطاع الخاص وتضامناً بين أركان النظام.

وأضاف صمد حسن‌زاده، في اجتماع تشاوري لرئيس وأعضاء هيئة رئاسة غرفة إيران مع هيئة المندوبين وأعضاء غرفة تجارة أصفهان، قائلاً: تقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة تجاه الناشطين الاقتصاديين؛ ذلك أن رواد الأعمال والمنتجين والصناعيين والتجار كانوا على امتداد التاريخ مؤثرين في البلاد وبذلوا جهوداً كبيرة، مشدداً على ضرورة تقدير رأس المال البشري في البلاد.

وأشار حسن‌زاده إلى أنه في بعض الأحيان يتم تكليف أشخاص يتمتعون بالنزاهة والكفاءة ويحملون مؤهلات علمية عالية بمسؤوليات، إلا أنهم للأسف لا يمتلكون الخبرة اللازمة ولا القدرة على إدارة ذلك المجال.

وأشار حسن‌زاده إلى الاحتجاجات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وقال: إن بعض الاحتجاجات التي رأيناها كانت ذات طابع اقتصادي، والجميع ينطلق من القلق إزاء معيشة المواطنين، وإن معالجة هذه المشكلات تتطلب حواراً مستمراً وتبادلاً للأفكار بين الحكومة والقطاع الخاص وتضامناً بين أركان النظام.

التجار والناشطون الاقتصاديون أسهموا على امتداد التاريخ في خلق الثروة وفرص العمل والأمن للبلاد

واعتبر رئيس غرفة إيران البرامج الترويجية لغرفة أصفهان، من قبيل إطلاق «ممر التجار»، خطوة وطنية كبيرة، وقال: ينبغي أن تتخذ جميع أنحاء إيران هذه الخطوة نموذجاً لها.

وأضاف: إن إنشاء «ممر التجار» في أصفهان هو تحرك وطني، ومن خلال هذه التحركات نسعى إلى الحفاظ على القيم لشعبنا وتكريم مكانة التجار، إذ إن التجار والناشطين الاقتصاديين أسهموا على امتداد التاريخ في خلق الثروة وفرص العمل والأمن للبلاد.

وتابع: كانت إيران في عقد الأربعينيات بوضع لم تكن فيه أي إمكانات أو ظروف متاحة للتنمية الاقتصادية، وقد أسس ما بين ٢٠ - ٣٠ تاجراً بارزاً شركات ومؤسسات للبلاد أحدثت تحولاً في مجمل الاقتصاد الإيراني.

وأشار حسن‌زاده إلى وجهة نظر نشطاء القطاع الخاص بشأن ضرورة توحيد سعر الصرف، وقال: عقدنا ما لا يقل عن ٢٠ اجتماعاً خلال العام الماضي مع المحافظ السابق للبنك المركزي وممثلي البنك المركزي، وكان أول مطلب لنا هو إلغاء العملة التفضيلية، واليوم نرى أن رئيس الجمهورية قال إن الحكومة تعتزم إلغاء جميع العملات التفضيلية، وإذا تحققت إيرادات نتيجة هذه السياسة فسيتم وضعها في تصرف المواطنين.

تحرير سعر الصرف مشروط بتأمين احتياجات الشرائح ذات الدخل المنخفض

من جانبه، قال نائب رئيس غرفة تجارة إيران: اطّلعت في التقارير على أنه في ظل سياسة توحيد سعر الصرف التي باشر بها البنك المركزي بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية، طُرح مقترح دفع دعم بقيمة مليون تومان للمواطنين تعويضاً عن ارتفاع الأسعار الناتج عن توحيد سعر الصرف.

وأضاف: إن طريق إنقاذ الاقتصاد يكمن في توحيد سعر الصرف، إلا أنه ينبغي أخذ أوضاع الشرائح ذات الدخل المنخفض من المجتمع بعين الاعتبار وتأمين احتياجاتها في الوقت المناسب.

وقال حسين بيرمؤذن: إن سعي الحكومة للتوجه نحو توحيد سعر الصرف يُعدّ إجراءً صحيحاً، وقد جرى متابعته باستمرار من قبل غرفة إيران؛ ومع ذلك فإن تنفيذ هذه السياسة يجب أن يكون دقيقاً ومدروساً، بحيث تُؤخذ احتياجات الشرائح ذات الدخل المنخفض من المجتمع في الحسبان قبل التنفيذ، ويتم تأمين هذه الاحتياجات استناداً إلى الواقع، مشيراً إلى أنه إذا كانت غرفة إيران تصرّ على ضرورة توحيد سعر الصرف، فإن ذلك يعود إلى أن المستهلك النهائي ينبغي أن يجني الفائدة الحقيقية والملموسة من الدعم الذي يتلقاه.

والبرلمان يبحث الأوضاع الاقتصادية في البلاد

نائب رئيس الجمهورية: نعترف بحق الشعب بالإحتجاج على ارتفاع الأسعار

صرح نائب رئيس الجمهورية للشؤون التنفيذية: إن الحكومة تعترف بحق الاحتجاج؛ لكن الذين يحملون السلاح ويهاجمون المراكز العسكرية هم مثيرو شغب.

وقال محمد جعفر قائم بناه، أمس الأربعاء، على هامش اجتماع مجلس الوزراء ردًا على سؤال حول أعمال الشغب: إن مجموعة مثيري الشغب منفصلة عن الاحتجاج، ومَن يحملون السلاح ويهاجمون المراكز العسكرية هم مثيرو شغب. وأضاف: إن الشعب يحتج على ارتفاع الأسعار، والحكومة تعترف بهذا الاحتجاج، ونحن نجري محادثات ونتواصل مع النقابات والتجار لحل المشاكل.

في السياق ذاته، صرح المتحدث باسم هيئة رئاسة مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) بأن اجتماع المجلس عقد بمشاركة وزيري "الاقتصاد والشؤون المالية" و"الجهاد الزراعي" ورئيس منظمة التخطيط والميزانية، بهدف بحث القضايا الاقتصادية في البلاد.

وقال عباس كودرزي، في تصريح للصحفيين حول الاجتماع المغلق الذي عقده المجلس أمس الأربعاء، قائلاً: بناءً على طلب نواب الشعب، وقرار الهيئة الرئاسية في البرلمان، عُقد اجتماعٌ مشتركٌ في جلسةٍ مغلقةٍ للبرلمان، بحضور رئيس منظمة التخطيط والميزانية، ووزير الاقتصاد والشؤون المالية، ووزير الجهاد الزراعي، ومجموعة من المسؤولين من مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية. وأضاف: نظراً لمخاوف الناس بشأن حزمة السياسات الأخيرة في السوق، جرى نقاش وحوار مستفيضان. وشدد البرلمان على ضرورة ألا يؤدي تطبيق أي سياسة إلى اضطراب الأسعار؛ أي يجب الإلتزام بمتطلبات السياسة التي تطبقها الحكومة، ويجب أن نشهد مراقبة جادة للسوق وجهوداً حثيثة لتوفير السلع الأساسية التي يحتاجها الناس.

وأشار المتحدث باسم هيئة رئاسة مجلس الشورى الاسلامي إلى القضايا المطروحة، قائلاً: بما في ذلك الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، والتي تتأثر بتحويل العملة التفضيلية إلى نهاية سلسلة التوريد، ويجب النظر إلى ذلك من خلال مخزونات الأسر. مضيفاً: لا ينبغي تحديد عدد المخزونات، بل سيزداد دائمًا بما يتناسب مع السوق والكمية التي تحتاجها الأسرة للحفاظ على قدرتها الشرائية. كما نوقش موضوع منع تقلبات أسعار الصرف؛ إذ يُطلب من الشركات المملوكة للدولة دخول السوق بالعملات الأجنبية التي تجنيها من صادراتها، مما سيساهم في استقرار سوق الصرف الأجنبي وتنظيم العرض والطلب.

وقال كودرزي: كما تم التأكيد على توفير رأس المال العامل للمنتجين والمستوردين. وأضاف: يجب تنفيذ السياسة بشكل جيد وتلبية جميع متطلباتها حتى لا تكون هناك مشكلة في التداول المالي للمنتجين والمستوردين، وقد تم التنسيق اللازم مع بنوك الصناعة والتعدين والزراعة، وتم تحديد خطوط الائتمان، وبدعم من

المنتجين والمستوردين، ستزول هذه التقلبات السعرية.

وأكد كودرزي قائلاً: نحن جميعًا هنا لمساعدة الحكومة في إدارة الوضع وشؤون البلاد وتيسير حياة الشعب. نسعى جاهدين لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والقضاء على الامتيازات الخاصة غير المشروعة والفساد، واستقرار سوق الصرف الأجنبي، وزيادة حافز المصدرين لتوفير العملات الأجنبية بما يُحقق توازنًا رشيدًا بين العرض والطلب، وقد اتخذ البرلمان والحكومة قرارًا باستخلاص متطلبات أخرى والامتثال لها لزيادة رضا الشعب.

وطمأن المتحدث باسم هيئة رئاسة مجلس الشورى الاسلامي الشعب بأن الحكومة والبرلمان وجميع قطاعات الدولة تعمل بكل طاقتها لحل مشاكل المعيشة وتحسين الوضع الاقتصادي. وردًا على سؤال حول التدابير المُتخذة للسيطرة على سعر الصرف، قال كودرزي: ستؤثر هذه القرارات على سوق الصرف الأجنبي. الشركات المملوكة للدولة مُلزمة بتوفير العملات الأجنبية المُحصلة من الصادرات في السوق. لدينا التزامات بالعملات الأجنبية؛ لكنها لم تُطرح بعد في المحافل المُحددة. جزء صغير منها يعود إلى هروب رؤوس الأموال، وهو أمر نادر الحدوث، ولابد من القول أن كل قرار يحتاج إلى وقت للوصول إلى مرحلة الاستقرار.

ورداً على سؤال حول تصريحات المسؤولين الحكوميين بشأن خفض التضخم مطلع العام الإيراني القادم (يبدأ في ٢١ آذار/مارس): إذا تم استيفاء جميع الشروط، بما في ذلك تكثيف الرقابة على السوق، فسيتحقق هذا الهدف. من الطبيعي أن تشهد السلع الأساسية المتأثرة بتحويل العملة التفضيلية إلى نهاية سلسلة التوريد تغيرات في الأسعار، إلا أن العديد من السلع لا علاقة لها أساسًا بالعملة التفضيلية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعارها غير مبرر.

معرض أوراسيا الدولي في طهران.. منصة لتفعيل اتفاقية التجارة الحرّة

الوفاق/ أعلن المدير التنفيذي لشركة المعارض الدولية في طهران عن نموكمي ونوعي في الدورة الرابعة لمعرض أوراسيا الدولي، ووصف هذا الحدث بأنه الأداة الأقل تكلفة والأكثر فعالية لتطوير أسواق المنطقة بشكل مستدام وبناء الثقة بين المؤسسات الاقتصادية.

وقال صديف بيك زاده، في إشارة إلى انعقاد المعرض الدولي الرابع لأوراسيا: يمر هذا المعرض تدريجياً بعملية تزداد فيها رسوخه واتساعه. بدأنا في السنة الأولى بأربعة آلاف متر مربع من المساحة المفيدة، ووصلنا في الدورة الثانية إلى ثمانية آلاف متر، وفي الدورة الثالثة إلى ١٠ آلاف متر مربع، ونحن نتنبأ باستمرار هذا النمو في الدورة الرابعة أيضًا.

واعتبر أن العامل الرئيسي لهذا النمو هو توقيع "اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي"، مضيفاً: مع توقيع هذه الاتفاقية وخفض التعريفات الجمركية، سيتم إتاحة منصة تتجاوز ٨٥٪ لتسهيل التجارة. وتابع: في هذا الإطار، يعمل المعرض كأداة الأقل تكلفة والأكثر فعالية والأطول أمدًا للحضور وتطوير السوق في دول أوراسيا.

وأشار بيك زاده إلى أن دول الاتحاد مثل روسيا تُعدّ أسواقاً مهمة لتصدير منتجات مثل المواد الغذائية ومواد البناء والمنتجات البتروكيماوية والمعادن، مؤكداً إن انعقاد هذا المعرض، مع استقبال الوفود التجارية من أوراسيا وحضور المؤسسات الاقتصادية الإيرانية، يمثل نقطة البداية للعمل التنفيذي بعد توقيع الاتفاقية، حيث يمكن للمفاوضات المباشرة ومن مؤسسة إلى مؤسسة أن تؤدي إلى إبرام العقود وتطوير التجارة. واعتبر بيك زاده التحدي والسؤال الأهم في مجال التجارة مع أوراسيا هو "بناء الثقة المتبادلة" بين المؤسسات الاقتصادية للطرفين، قائلاً: نحن نعتقد أن المعرض الدولي هو الأنسب والأكثر فاعلية لبناء هذه الثقة وتسهيل تنمية تجارة إيران مع هذه المنطقة. يُذكر أنه في إطار تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا، ستُعقد الدورة الرابعة من معرض أوراسيا الدولي في طهران خلال الفترة من ١ - ٤ فبراير ٢٠٢٤. ويوفر هذا الحدث فرصة مناسبة للفاعلين الاقتصاديين والتجار والمنتجين من إيران ودول الاتحاد الأوراسي للتعرف على الإمكانيات المتاحة، وتعزيز فرص التعاون التجاري والاستثمار المشترك أكثر من أي وقت مضى.